صيغة (مَفْعُل maf^ul) بين اللغةِ العربية واللغات الساميّة المَحْكيّة

أ.م.د. شكران حمد شلاكة المالكيّ
جامعة القادسية / كلية التربية

DR. SHUKRAN HAMAD SHLAGA
University of Al-Qadisiyah
College of Education
shukranshlaga@qu.edu.iq

المقدِّمـــة

الحمـــدُ لله حَمْـــداً لا آخـــر لـــه ، واســـتعينه ، واســـتهديه بمـــا لا حـــدَّ لـــه ، وأعـــوذ بـــالله مـــن الضـــلالةِ ، والصـــلاة والســـلام علـــى خيـــر خلقـــه محمد وآلـــه الطيبـــين الطاهرين .

قـــد نـــزرت بحوثنـــا المعاصـــرة فـــي البحـــث فـــي المســـتوى الصـــرفيّ بشـــكلهِ العـــام ، وعـــزَّ البحـــث في صـــيغه بشـــكل خـــاص، وهـــذا يرجـــع إلى شـــكوى قديمـــة في فضـــله ، وصـــعوبته حتـــى إن أهلـــه/*المُشـــبلين* عليـــه كثيـــراً مـــا يخطئـــون فيـــه ، وهـــذا الأمـــر دفعني إلى الكتابـــةِ والبحـــث فيمـــا نـــدر ، وثمـــة أمـــرٌ آخـــر يقـــف وراء الاختيـــار وهـــو كثـــرةُ الآراءِ التـــي قيلـــت فـــي صـــيغة (مَفْعُـــل) ، فكـــان عنـــوان البحـــث ((صـــيغةُ مَفْعُـــل بـــين اللغـــة العربيـــة واللغـــات الســـامية المَحْكيَّـــة) ، إذ حاولـــت فـــي الشـــطر الثـــاني أن اجتـــرَّ عنـــوان د. إبـــراهيم الســـامرائي فـــي كتابـــه : (درس تـــاريخي فـــي العربيـــة المحكيـــة)) ولا يخـــرجُ عـــن مقاربـــةٍ لغوية بين هذه اللغات لما فيه من فائدة علمية .

واقتضـــت طبيعـــة البحـــث أن يقســـمَ علـــى ســـبع فقـــرات جـــاءت متســـاوقة مـــع آراء العلمـــاء فـــي هـــذه الصيغة – في معظمها - ، وهي:-

الأولى : عـــدم ورود (مَفْعُـــل) في كـــلام العـــرب ، وهـــذا الـــرأي يمثل أقدم الآراء التي وصلت إلينا ، وأشهرها .

الثانيـــة: ورود (مَفْعُـــل) فـــي كـــلام العـــرب ، وهـــذا الـــرأي يقابـــل الـــرأي الأول ، وقـــد اختلـــف العلمـــاء في هـــذه الفقـــرة

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

في أمرين هما : الأول : نسبة هذا الرأي ، والآخر : الاختلاف في الكم الوارد – عدد المصاديق - .

الثالثة : إنَّ ما وردَ على (مَفْعُل) لا يقاس عليه ، وهذا رأي علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) .

الرابعة : إنَّ صيغة (مَفْعُل) جمع لـ(مَفْعُلَة) . وهذا الرأي شكّل بادرة من جهتين : الأولى : القول بورود الصيغة ، والاخرى : إنها صيغة من صيغ الجمع .

الخامسة : الجمعُ بين الآراء ، وأقصدُ به الجمع بين رأي سيبويه (ت١٨٠هـ) ، ورأي الفراء (ت٢٠٧هـ) وهذا الجمع ظهر عند المتأخرين من العلماء .

السادسة : قراءةٌ في علّةِ عدم الورود .

السابعة : مقاربة في اللغات السامية المحَكيّة (العبرية ، والسريانية ، والمندائية) ، وحاولتُ فيها الكشف عمّا يقابل هذه الصيغة في اللغات الساميّة المحكَية ، ثمَّ جاءت الخاتمة وفيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها الباحثة .

وأخيراً لا أَدّعي الإحاطة ، والكمال ، ولا إحراز السبق فيما كتبتُ ، وحسبي أنّي سعيتُ جاهدة ، وحاولتُ مخلصة أن أسهم في البحثِ في هذه اللغة الكريمة

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الأولى : امتناع وجود (مَفْعُل) في كلامِ العرب :

يرى أصحاب هذا الرأي أنَّه لا (مَفْعُل) في كلام العرب ، ولعلَّ أول ما يطالعنا في هذا الاتجاه قول سيبويه : ((ويكون على (مَفْعُل) بالهاء في الاسماء نحو : مَزْرُعةٍ ، والمَشْرقةٍ ، ومَقْبُرةٍ . ولا نعلمه صفة . وليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء ... وليس في الكلام مِفْعُل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره .))[١]

فُسِّرَ هذا النصّ تفسيرات عدة هي :

الأول : أنَّ (مَفْعُلاً) قد ترد في كلمة أو كلمتين ، ولكن سيبويه لا يعتدّ بالقليل ، نقل أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) رأياً مفادهُ : ((ومثل هذا الذي يَقِلُّ قد لا يعتد به سيبويه ، فربما أطلق القول ، فقال : ليس في الكلام كذا ، وان كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفان، كأنَّه لا يعتدُّ بالقليل ، ولا يجعل له حكماً .)) [٢] ، أو : ((... لأن سيبويه – رحمه الله تعالى – لم يلتفت إلى الشاذ لندوره وقلةِ ما ورد منه فكان عنده غير معتبر.))[٣].

ولا أركن الى هذا الرأي ؛ لأنَّ قول سيبويه : ((... وليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء ... ولا شيء من هذا النحو ...)) نفي لورود مصاديق لصيغة (مَفْعُل) بشكل مطلق .

الثاني : قصور عدم الورود في الآحاد فقط ، قال أبو علي الفارسي : ((... كلامه هذا في الآحاد ، ألا ترى أنَّه يقصد مكانَ الفعل ، وهو معلومٌ أنَّه لا يكون إلَّا مفرداً.))[٤].

وهذا الرأي لا يخرج عن دائرة الصواب المعرفي ، ولكنه غضَّ الطرف عن بقية الموارد نحو : الجمع ، والصفة .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

الثالث : أنَّها لم ترد لا في المفرد ، ولا في الجمع ، ولله درّ الرضي (ت٦٨٨هـ) في قوله : ((أقول : قال سيبويه : لم يجئ في كلام العرب مَفْعُلٌ ، يعني لا مفرداً ولا جمعاً...))[٥] .

وهذا أقرب التفسيرات إلى روحِ النصّ.

والمتأمل في نصّ سيبويه يدرك للوهلة الأولى الآتي :

١. أنَّ الهاءَ التي في آخر الصيغة (مَفْعُلَة) لازمة لها ، وتشكّل مائزاً صامتياً لتميزها من غيرها .
٢. عدم الورود الكامل للصيغة المثلى (مَفْعُلَة) ، إذْ هي ترد في الأسماءِ فقط دون الصفات .
٣. أنَّ (مَفْعُلاً) و (مِفْعُلاً) لم تردا في كلام العرب ، دون النظر إلى خفة (مَفْعُل) إذا ما قيست بـ(مِفْعُل) .

ولو مضينا قدماً مع سيبويه لوجدنا أنَّ صيغة (مُفْعَل) التي تُعدُّ الصيغة المقلوبة على مستوى الصوائت القصير التي تقابل صيغة (مَفْعُل) قد وردت في الأسماء ولكن على نحوٍ قليل ، وفي الصفات على نحوٍ كثير ، قال سيبويه : ((ويكون على (مُفْعَلٍ) ، نحو : مُصْحَفٍ ، ومُخْدَعٍ ... ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً ، وهو في الوصف ِكثير ، والصفةُ قولهم : مُكْرَمٌ ، ومُدْخَلٌ...))[٦] .

ولو قابلنا بين نصّي سيبويه لخلصنا إلى أنَّ هناك صيغتين في غير الأفعال هما : (مَفْعُل) و (مُفْعَل) ، والأولى لم ترد لا في الأسماء ولا في الصفات ، والاخرى : واردة في الأسماء بقلة ، وفي الصفات بكثرة ، فالمشترك بين الصيغتين هو في الأسماء بين أن تكون معدومة الورود ، وقلّته .

وقال الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) معلقاً على قراءة قوله تعالى : ((فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ))[٧] : (مَيْسُرِهِ)[٨] : ((... وقال بعضهم : (إلى مَيْسُرِهِ) وليست بجائزةٍ ؛ لأنَّه ليس في الكلام (مَفْعُل) ، ولو قَرَءُوهَا : (مُوْسَرِهِ) جاز ، لأنَّه من (أَيْسَرَ) مِثل : (أُدْخِلَ فهو مُدْخَلٌ) ...))[٩] .

ويبدو أنَّ الذي شجَّعَ الأخفش على قراءة (مُوْ سَرِه) هو عدم مجئ (مَفْعُل) في الأسماء والصفات ، وورود (مُفْعَل) في الأسماء حتى ولو كان قليلاً .

وقال ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) : ((وإذا كان المصدر مؤنثاً فإنَّ العربَ قد تَرْفَعُ عينه ، مثل المَقْبُرة والمقْدُرَة . ولا يأتي في المذكر مَفْعُل بضمّ العين ...))[١٠] .

واحسب أنَّ قوله : ((وإذا كان المصدر مؤنثاً ... مثل المَقْبُرة ...)) فيه نظر ؛ لأنَّ المَقْبُرة اسم مكان وليس بمصدر[١١] .

وعلى هذا الرأي ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، إذ قال : ((وحكم (يَفْعُلُ) حكم (يَفْعَلُ) وتنكبوا أنْ يقولوا : (مَفْعُل) لأنَّه ليس في الكلام اسمٌ مثل (مَفْعُلٍ) تقولُ في (يَقْتُلُ) (ويقوم) : المَقْتَلُ ، والمَقامُ في المكان ...))[١٢] .

أرادَ أنَّ (يَفْعُل) و (يَفْعَل) حكمهما واحد في اشتقاق اسم المكان منهما : مَفْعَل نحو : مَقْتَل ؛ والسبب في هذا الاتحاد أنَّه ليس في الكلام (مَفْعُل) .

وثمّة أمر تجدر الإشارة إليه وهو أنَّ صيغة (مَفْعُل) لم تبحث في المدونة الصرفية في بابٍ صرفي واحد ، فقد بحثت عند سيبويه في أبنية الأسماء المزيدة : ((هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل))[١٣] ، وفي اسم المكان كما عند ابن السراج ، وفي المصدر الميمي كما عند ابن الحاجب

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

(ت٦٤٦هـ) وشُرّاح شافيته[١٤] ، وهذا يعني أنَّها صيغة تشترك فيها أكثر من بابٍ صرفي .

وقطع ابن النحاس (ت٣٣٨هـ) بعدم ورود صيغة (مَفْعُل) إذ قال : ((...وليس في كلام العرب مَفْعُل البتّة))[١٥] ويرى السيرافي (ت٣٦٨هـ) أنَّ (مَكْرُماً) و (مَعْوُناً) في قول:-

مَرْوانُ مَرْوانُ أَخْو اليمي

لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُمِ [١٦]

وفي :

بثين الزّمي لا إنَّ لا إنْ لزْمتهِ

على كَثْرةِ الواشينَ أيُّ مَعْوُن [١٧]

أصلهما بالهاء : (مَكْرُمة) و (مَعْوُنة) حذفت منهما للضرورة ، أو لشبهه بما يجوز فيه الهاء وعدمها ، قال : ((... وليس الأمر كذلك لأنّه لا يعرف في الكلام مَكْرُم ومَعون جمع مَكْرُمَة ومَعُونة ، وإنَّما اضطر الشاعر فحذف الهاء كبعض ما يحذف في الضرورة ولعله شبهه بما يجوز بالهاء وطرحها : مَوْعد ومَوْعدة بمعنى واحد...))[١٨].

وتشعر عبارة السيرافي : ((... ولعله شبهه بما يجوز بالهاء وطرحها : مَوْعد ومَوْعدة بمعنى واحد .)) أنَّ الهاء – على حدِّ تعبيره – ليست لازمة للصيغة ، وأنَّ الصيغتين لا فرق بينهما دلالياً .

وهذا الأمر دفعَ د. خديجة الحديثي إلى القول : ((... وقد ذكر السيرافي أنَّ هذا البناء – مَفْعُل- قد ورد عن العرب بدليل ما جاء في قول جميل بثينة ...))[١٩] ، وهذا فيه نظر ؛ لأنَّ كلّ ما يمكن الخروج به من نصِّ السيرافي هو : أنَّ أصلها بالهاء (مَفْعُلَة) حذفت لسببين إما لإقامة الوزن ؛ لأنَّ قول جميل مثلاً عروضه الطويل هكذا :

بُثَيْنُ لْ / زَميْ لا إنْ / نَ لا إنْ / لزَمْتِهِيْ عَلَا كَثْ/ رةِ لْواشِي / نَ اَيُّ/ معوني

فعُولن / مَفَاعِلين / فعولن / مَفَاعِلنْ فعولن / مفاعلين / فعولن / مَفَاعل .

فلو بقيت الهاء (مَعونة) لاختل وزن البيت ، لأنَّ ضربه (مَفَاعِل) ، وضرب (مَعونة) هو (مَفَاعلن) ، وللحفاظ على الضرب قال : (مَعون).

وقد رَدَّ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) هذا الرأي قال ((... وزعم السيرافيّ أنَّ ذلك مما رُخّم ضرورة ، وأنَّه يريد (مَعونة) و (مَكْرُمة) والوجه ما ذكرناه أولاً ، لأنَّه إذا أمكن إلاّ يُحمل على الضرورة كان أولى .))[٢٠] .

وسأقف على رأي ابن عصفور في موضعه من البحث .

ونُسبَ إلى أبي علي الفارسي أنه يرى أنَّ الأصل في اسمي الزمان والمكان من (يَفْعُلُ) ان يكون على (مَفْعُل) نحو : قَتَلَ – يَقْتُلُ- مَقْتُل ، وقَعَدَ – يَقْعُدُ – مَقْعُد، وقد عدلوا عن هذا البناء إلى (مَفْعَل)؛ لأنَّه ليس في الكلام ، (مَفْعُل) إلا والهاء لازمة لها[٢١].

واتفق ابن جني (ت٣٩٢هـ) بشطرٍ من رأيه مع ما ذهب إليه السيرافي ، إذ قال : ((... وكذلك قولُ الآخر :

أبْلغ النُّعمانَ عني مَأْلُكاً أنَّه قَدْ طَالَ حبسي وانتظاري .

فقد يجوز أيضاً أن يكون جمعَ (مَأْلُكة) وهي الرِّسالة ، أو يكون حذفَ الهاء ضرورة وهو يُريدُها.))[٢٢].

أرادَ بقوله ((... ضرورة وهو يريدها.)) أنَّ البيت من بحر الرمل :

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

اَبْلِغْ ن / نُعْمَاْ نَعَنْ / نيْ مَنْلُكَنْ أَنْهَو قَدْ / طَاْلَ حَبْسِيْ / وَنْتِظَارِي

فاعلاتُن / فاعلاتُن / فاعلاتُن فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن

ولو كانت (مَأْلُكةً) لأصبحت تفعيلتها على (مُسْتَفْعِلَتُن) ، وهذه التفعيلة غير واردة في عروض بحر (الرمل) ؛ فقوله لا يخرج عن أنها حذفت ليستقيم عروض البيت .

وقال ايضاً في كتابه (الخصائص) ما هو قريب من هذا : ((وأما مَأْلُك فإنَّه أراد : مَأْلُكة فحذف الهاء ضرورة ، كما حذفها الآخر من قوله :

إنَا بَنُو عمكم لا أن نُبَاعِلكم

ولا نُصَالحكم إلا على نَاح .

أراد : ناحية ...)) [٢٣]

وصف مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) صيغة (مَفْعُل) أنها ليست في كلامهم ، وأنَّ (مَفْعُلَة) جاءت في كلامهم على القليل ، و (مَفْعَل) و (مَفْعَلَة) في الكلامِ كثيراً [٢٤] .

والفارق بين (مَفْعُل) و(مَفْعُلَة) من جهة ، و (مَفْعَل) و (مَفْعَلَة) من جهة اخرى هو الصائت القصير- الضمة في الصيغتين الاوليتين ، والفتحة في الصيغتين الاخرتين.

وعلل ابن سيده (ت٤٥٨هـ) تعليلاً أولياً للعدول من (مَفْعُل) إلى (مَفْعَل) ، قال : ((و أما ما كان يَفْعُل فيه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يَفْعَل منه مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يَفْعُل لانه ليس في الكلام مَفْعُل فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفها وذلك : قَتَل يَقْتُل وهذا المَقْتَل ...)) [٢٥].

ولنا أنْ نسأل هل كانت الضمة اللازمة السبب الذي حدث في ظلهِ هذا الحكم (الرفض) ؟ .

وفي الحق أنَّه قد وردت صيغة (مُفْعُل) في أبنية الأسماء المزيدة بالميم نحو: مُسْعُط ، ومُنْخُل وغيرهما [٢٦] ، و (مُفْعَل) وهي الصيغة التي تقابل العكس في مستوى الصوائت القصيرة من (مَفْعُل) ، فما الذي جعل هذه الصيغ واردةً في كلامهم، ومنعت الاخرى ؟

يبدو أنَّ ما قال به اللغويون لا يخرج عن حيّز التصور ، ولا يرقى إلى حيّز التصديق ، والمسألة ما زالت بها حاجة إلى التثبتِ والاستقصاء ، ولاسيما أنَّ هناك ألفاظاً على زنة (مَفْعُل) قد وردت في لغة التنزيل [٢٧] قال تعالى : ((فَتَوَلَّ عَنْهُم فما أَنتَ بِمَلُومٍ)) [٢٨] ، وقال تعالى : ((فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً)) [٢٩].

وذُكِرَ أنَّ حجة هذا الرأي أنَّها أسماء جموع : ((... فقال من يحتج لسيبويه : إنَّ هذه أسماءُ جموع ؛ وإنمَّا قال سيبويه لا يكون اسم واحد على مَفْعُل ...)) [٣٠].

وما سيق من حجةٍ فيه نظر من جهتين هما : الأولى : إذا احتكمنا إلى نصّ سيبويه نفسه نجده يقول : ((... وليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء ...)) [٣١] وهذا يفيد النفي المطلق سواء أكان في المفرد أم في الجمع .

الاخرى : هذه الحجة تمثّل رأي الفراء. ولا تستقيم مع مذهب سيبويه .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

الثانية : ورود (مَفْعُل) في كلام العرب

يمكن أن تتضح معالم هذا الرأي بتقسيمه على الآتي :

١. نسبته إلى الكوفيين :- وتندرج فيه :

أ. نسبتهُ إلى الكوفيين عامتهم :-

قال أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) : ((... قد روى الكوفيون مَفْعُلاً بغير هاء ، قالوا : مَكْرُم ، ومَعُون ، ومَقْبُر .))[٣٢] .

ب. نسبته إلى بعضهم :-

قال ابن سيده : ((... وقد ذكر بعضُ الكوفيين أنَّه قد جاء مَفْعُل وأنشد في ذلك : لِيَوْم رَوْعٍ أو فَعَال مَكْرُم ...)) [٣٣] .

وقال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) : ((...وإثباته قول بعض الكوفيين ...))[٣٤] .

وعلّق أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) على قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : ((...وأما : مَكْرُم ، ومَعُون ، ولا غيرهما ، فنادرانِ حتى جعلهما الفراء جمعاً لمَكْرُمَةٍ ومَعُونةٍ.))[٣٥] ، أنَّه تبع بعض الكوفيين [٣٦] .

ولا جرم أنَّ هذا التوصيف قد اهتمَّ بورود صيغة (مَفْعُل) ، وإثباتها من دون الاهتمام بتفاصيل هذا الورود ، ليقف إزاء الرأي الذي مفاده أنَّها لم ترد .

٢. نسبته إلى العلماء :-

اتفق أصحابُ هذا الرأي على ورود (مَفْعُل) في كلام العرب ، ولكنهم اختلفوا في عدد الكلمات التي جاءت عليها ، ولا نملك هنا إلا المضي مع هذه الآراء:-

أ. لم ترد إلا في كلمةٍ واحدةٍ:-

ذكرَ كراع النمل (ت٣١٠هـ) أنه لم يأتِ على صيغة (مَفْعُل) إلا كلمة واحدة هي : مَأْلُك : بمعنى الرسالة ، قال في باب : ((الأمثلة والنوادر التي لا نظير لها والقليلة النظائر)) : ((وليس في الكلام على مثال مَفْعُلٍ بغير هاء إلا : المَأْلُك وهي الرسالة ؛ قال :

أَبْلِغ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً

أَنَّه قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي))[٣٧]

ويعضد هذا قول ابن منظور (ت٧١١هـ) : ((... وقال كراع : المَأْلُك الرسالة ولا نظير لها : أي لم يجئ على مَفْعُل الا هي.))[٣٨]

وأيّد هذا الرأي الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) : قال : ((... والمَأْلُكة وتفتح اللام والأَلُوك والمَأْلُوك بضمّ اللام ولا مَفْعُل غيره ...)) [٣٩] .

وقد رُدَّ هذا الرأي ولله دُرّ الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) في قوله : ((قال شيخُنا : وقوله – أي كراع النمل- (لا مَفْعُل غيرُه) هذا الحصرُ غير صحيح ؛ ففي شرح التصريف للمولى سعد الدين أنَّ مَفْعُلاً مرفوضٌ في كلامهم إلاَّ مَكْرُماً ومَعُوناً...))[٤٠] .

ب. لم ترد إلا في كلمتين :

يرى الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ) أنَّ (مَفْعُلاً) لم ترد إلا في كلمتين هما : مَعُون ، ومَكْرُم ، قال : ((والمَعُوْن : المَعُوْنَة ، وليس في الكلام مَفْعُل إلا هذا ومَكْرُم...))[٤١] .

وبمثل هذا قال مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ) : ((... وأما في المضموم فلتعذّر الضمّ لرفضهم مَفْعُلا في الكلام إلّا مكرماً ومَعوناً ...))[٤٢] .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

ت. **لم ترد الا في أربع كلمات :**

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ((ليس في كلام العرب اسمٌ على مَفْعُل إلَّا أربعةٌ : مَكْرُم ومَعْوُن ومَيْسُر ومَأْلُك ؛ وهي الرسالة ؛ قال عَديّ :

أَبْلِغ النُعْمَان عني مَأْلُكاً

أَنَّه قد طَالَ حَبْسي وانْتِظَاري

...وزعم سيبويه أنَّه ليس في كلام العرب مَفْعُل وقد حُكِيَتْ هذه الأربعة ، فلقائلٍ أن يقول : ليست على مَفْعُل ؛ فَمَكْرُم جمع مَكْرُمة ، ومَعْوُن جمع مَعْوُنة ... ووجدت في القرآن حرفاً ؛ قَرَأَ عطاء : (فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ) الهاءُ هَاءُ كنايةٍ .))[٤٣].

ويفهم من قوله : ((... فلقائلٍ أن يقول : ليست على مَفْعُل ؛ فَمَكْرُم جمع مَكْرُمة ...)) أنَّه لا يمنع من أنَّها على صيغة (مَفْعُل) وان كانت جمعاً ، فهو لا ينكر وجود (مَفْعُل) جمعاً لـ(مَفْعُلَة) [٤٤].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ) : ((...قال ابن خالويه في شرح الدريدية : وذكر الكسائي والمبرد مَكْرُماً ومَعوناً ومَأْلُكاً . فقال من يحتج لسيبويه : إنَّ هذه أسماء جموع ؛ وإنَّما قال سيبويه لا يكون اسم واحد على مَفْعُل . قال ابن خالويه : وقد وجدتُ أنا في القرآن حرفاً ، (فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرَة) كذا قرأها عطاء .))[٤٥] .

وثمة وهن في هذا النصّ ، وهو أن قراءة عطاء (ت ١٣٦هـ) وغيره بهاء الكناية ، لا بالتاء المربوطة ، ولو كانت كذلك ، لكانت على وزن (مَفْعُلَة) ، ولا يصح معها قول ابن خالويه : ((... وقد وجدت أنا في القرآن حرفاً ...)) لما هو وارد في كلامهم .

وللعلماء موقفان ممّا وجد ، أو احتج به ابن خالويه هما :

الأول : تضعيف القراءة :

قال الأخفش عنها : ((... وليست بجائزة ؛ لأنَّه ليس في الكلام (مَفْعُلٌ)...))[٤٦] ، وقال الزجاج (ت٣١١هـ) : ((... فأما من قرأ (إلى مَيْسُرِهِ) على جهة الإضافة إلى الهاء فمخطئ ، لأن (مَيْسُر) مَفْعُل وليس في الكلام مَفْعُل))[٤٧].

وقد لحّن أبو جعفر بن النحاس هذه القراءة ، إذ قال : ((... وليس في كلام العرب مَفْعُل البتة ، وقراءة من قرأ (إلى مَيْسُرِهِ) لحن لا يجوز ...))[٤٨].

وصرح ابن جني باستغرابه من قراءةِ (مَيْسُره) ، قال : ((وأما (إلى مَيْسُرِهِ). فغريب ؛ وذلك أنَّه ليس في الأسماء على مَفْعُل بغير تاء ...))[٤٩] .

وكلّ ما يمكن الخروج به من هذه النصوص هو : أنَّ رفضهم هذه القراءة يمتدُّ إلى رفضهم ورود (مَفْعُل) في الأسماء .

الآخر : قبول القراءة :

ذكر العكبري (ت٦١٦هـ) توجيهين لهذه القراءة هما :-

١. أنَّ (مَيْسُراً) جمع لـ(مَيْسُرَة) ، حملاً لها على : مَكْرُمَة – مَكْرُم ، بمعنى أنَّ (مَفْعُلاً) جمع لـ(مَفْعُلَة) .

٢. أنَّ الأصل فيها (مَيْسُورة) فحذف الواو من البنية اكتفاءً بالضمة ، فصارت : مَيْسُرة [٥٠]. وهذه النظرة لا تخرج عن دائرة عَدّ حروف العلّة أصواتاً ساكنة ، فكلّ ما حدث هو تقصيرٌ للعلّة الطويلة : ((... أي حذفاً لاحدى العلتين القصيرتين المِثلين اللتين تتألف منهما العلة الطويلة لا حذفاً لواو أو ياء :

ي ـ َق ـ ُو ل ي ـ َق ـ ُـ ل ي ـ َق ـ ُل .))[٥١]

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

فتكون (مَيْسُوْره) هكذا :-

مـَـي سـُـ ـرَ ـهْ .

في حالة الوقف .

مـَـي سـُـ ـرَ ـهْ .

بتقصير العلة الطويلة .

وجاءت عبارة السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) أكثر وضوحاً ، قال : ((...ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ ، لأنَّه على تقدير تسليم أنَّ مَفْعُلاً ليس في الآحادِ ، فَمَيْسُر هنا ليس واحداً ، وإنما هو جمع مَيْسُرَة كما قلتم أنتم : إنَّ مَكْرُماً جمع مَكْرُمَة ونحوه ، أو يكون قد حذفَ تاء التأنيث للإضافة كقوله :

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وأَخْلَفُوكِ عِدَ الأمْرِ الَّذي وَعَدُوا

أي : عَدة الامر ...))[٥٢] .

ث. **لم ترد إلا في خمسِ كلمات :**

قال ابن مالك (ت٦٧١هـ) في باب : (ما زيدت الميم في أوّله لغير ما تقدَّم وليس بصفة) : ((... ولم يجئ (مَفْعُل) سوى مَهْلُك إلّا مَعُون ومَكْرُم ومَأْلُك ومَيْسُر.))[٥٣] .

ج. **لم ترد إلّا في ستّ كلمات :**

قال ابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) : ((وعلى (مَفْعُل) نحو : مَكْرُم ، ومَعْوُن ، ومَقْبُر ، ومَيْسُر ، ومَأْلُك ، ومَهْلُك ، ولم يأت غيرها وقرأ بعض القرّاء : (فَنظرةٌ إلى مَيْسُرةٍ))[٥٤] .

ونُسبَ إلى أبي حيّان الاندلسي : ((... وفي ارتشاف الشيخ أبي حيّان – بعد ذكر الستة المذكورة – ولم يأتِ غيرُها...))[٥٥] .

إنَّ أظهر ما كشفت عنه هذه النصوص هو :-

١. الجزم في عدم الإتيان بكلمات أُخر ، وقد تنوعت عبارتهم في هذا بين : ليس في الكلام ، ولم يجئ سوى ، ولم يأتِ غيرها ، وهذا الأمر فيه نظر إذْ إنَّ إطلاق الحكم بالجزم في عدم الورود يكون بمنأى عن الدقةِ في الاستقصاءِ : ((كلام العرب لا يحيط به الا نبي .))[٥٦] ، وما يعضد هذا اختلافهم فيما ورد على (مَفْعُل) .

٢. اختلاف العلماء في مصاديق (مَفْعُل) الواردة في كلام العرب من جهةِ عددها.

٣. الاحتفاء في الاستدراك بالوقوفِ على مَوْردٍ لـ(مَفْعُل) خاصة من القراءات القرآنية .

٤. لم يكن هؤلاء العلماء أُسارى لأوّل مصنف في المدونة النحوية والصرفية – فيما وصل إلينا- ، بل حاولوا الاستدراك والاحتجاج ، وذكر المصاديق بما يثبت استقلالية التفكير اللغوي عندهم ، فهم لا يمتحون من بئر سيبويه في هذه المسألة .

٥. غنى اللغة العربية في تنوع الآراء ، إذْ تقف هذه الآراء على الطرف النقيض للرأي الذي مفاده : ليس في كلام العرب (مَفْعُلٌ) .

الثالثة : ما وردَ على (مَفْعُل) لا يقاس عليه:

نُسبِ إلى الكسائي أنَّه يرى أنَّ (مَفْعُلاً) لم ترد إلّا في كلمتين لا يقاس عليهما، قال الفراء : ((... وكان الكسائي يقول : هما – مَكْرُم ومَعُون – مَفْعُل نادران لا يقاس عليهما ...))[٥٧] .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

وبمثل هذا قال ابن السكيت : ((قال الكسائي : إلّا حرفين جاءا نادرين لا يقاس عليهما وهما قول الشاعر :

*** لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَال مَكْرُم ***

وقول الآخر :

بُثَيْن الزمِي لا إنَّ لا إنْ لَزمتِهِ

عَلى كَثْرةِ الواشين أيُّ مَعُونِ .))[٥٨]

ولم يصرح محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) بعدمِ القياس فيهما ، قال : ((وقال الكسائي : لم يجئ عن العرب مَفْعُل مصدراً بغير هاءٍ إلا حرفان : مَكْرُم ومعون...))[٥٩] .

وخصَّ الجوهري (ت٣٩٨هـ) رأي الكسائي بالمذكر قال : ((... قال الكسائي : المَكْرُم : المَكْرُمة – قال : ولم يجئ على مَفْعُل للمذكر إلا حرفان نادران لا يقاس عليهما : مَكْرُم ، ومَعون ...))[٦٠] .

وتتضح معالم هذا الرأي بقول أبي حيّان الاندلسي : ((... وأجازَ الكسائي أن يكون : مَفْعُل واحداً ...))[٦١] ، وشرحه بقوله : ((... ولا يخالف قول سيبويه ، إذ يقال : ليس في الكلام كذا ، وان كان قد جاء منه حرف أو حرفان ، كأنَّه لا يعتد بالقليل ، ولا يُجعل له حكم .))[٦٢] .

ولا أميل لهذا التوجيه ؛ لأنَّ قوله : ((... واحداً ...)) أرادَ فيه الآحاد ، وليس الكلمة أو الكلمتين ، ويشفعُ لهذا مقولة السمين الحلبي : ((قال الكسائي : مَفْعُل في الاحاد ، وأورد منه : مَكْرُماً في قول الشاعر : لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ... ومعون في قول الآخر – هو جميل- ... ومَأْلُكاً في قول عديّ ...))[٦٣] .

وتكشف هذه النصوص عن الآتي :

١. إنَّ مجئ (مَفْعُل) في كلام العرب تخرج عن دائرة النادر عند الكسائي ، والحدّ العام للنادر : ((ما قلّ وجوده وان لم يكن بخلاف القياس .))[٦٤] .
٢. إنَّ ندرة مصاديق (مَفْعُل) لا يقاس عليها .
٣. إنَّ ورود (مَفْعُل) عند الكسائي في المفرد لا في الجمع .

ويبدو أنَّ هذا الرأي هو الاقرب إلى الأخذ ؛ لأنَّ صيغة (مَفْعُل) لم ترد الا في كلماتٍ محفوظة قليلة ، وهذا الأمر – فيما يبدو – جعلها لا يقاس عليها ، زيادة على أنَّ هذا الرأي فيه من الاعتدال ما فيه ، إذ هو يقف وسطاً بين النفي المطلق لورودها (ليس في الكلام على مَفْعُل) ، وإلاطلاق في الورودِ ، والاستعمالِ .

الرابعة : (مَفْعُل) جمع (مَفْعُلَة)

ذكر الفراء أنَّ (مَفْعُلاً) جمع مفرده (مَفْعُلَة) ، قال : ((فأمّا قول الشاعر :

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَال مَكْرُم

فإنَّه جمع مَكْرُمة ومَكْرُم . ومثله قول الآخر:

بُثين الزَمِي لا إنَّه إنْ لَزْمتِهِ

عَلى كَثْرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ

أراد جمع معونة . وكان الكسائيّ يقول : هما مَفْعُل نادران لا يقاس عليهما وقد ذهبَ مذهباً . إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية ممّا قال ...))[٦٥]

وفي قوله : ((... فإنَّه جمع مَكْرُمة ومَكْرُم ...)) أوله بابه الصواب ، وآخره فيه نظر إذْ كيف تكون الصيغة الواحدة (مَفْعُل) مفردةً وجمعاً؟

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

وثمّة أمران يفهمان من نصه هما : الأول : أنَّ الفراء لا يوافق الكسائي في عدّ ما جاء على (مَفْعُل) من النادر الذي لا يقاس عليه ، والآخر: أنَّه حملَ صيغة (مَفْعُل) على اسم الجنس الجمعي الذي يفترق عن واحده بالتاء [٦٦] .

وقال ابن السكيت : ((وقال الفراء : قوله مَكْرُم جمع مَكْرُمة ، وقوله : مَعُون، أراد جمع معونة .)) [٦٧] .

وأيّد هذا الرأي المؤدِّب (ت بعد ٣٣٨هـ) ، قال : ((... ألا ترى أنَّ (مَفْعُل) لم يأت في الكلام على انفراد . فان قال قائل : قد قال الشاعر : ليوم رَوْعٍ أو فَعَال مَكْرُم

وقال الآخر :

بثين الزمي لا إنّ لا إنْ لَزِمْتِهِ

على كثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ

قلتُ : هذا جمع : مَكْرُمة ، ومَكْرُم .)) [٦٨]

ولا جرم أن قوله : ((... هذا جمع ... مَكْرُم .)) يبعث على الحيرة التي بعثها نصّ الفراء السابق .

ولم يخرج عن هذا ابو منصور الأزهري قال : ((وقال الفراء : مَكْرُم : جمعُ مَكْرُمَة وكذلك مَعُون : جمع مَعُونةٍ .)) [٦٩] .

وقال الجوهري : ((وقال الفراء هو جمع مَكْرُمة ومَعُونَة . وعنده أنَّ مَفْعُلاً ليس من أبنية الكلام .)) [٧٠]

ولا ريب في أنَّ رأي الفراء ليس كذلك، بل أنَّ (مَفْعُلاً) عنده ليس من أبنية المفرد .

وتشعر مقولة الرضي بعد ذكر رأي الفراء : ((... وله أن يدعي فيهما – مَهْلُك ومَأْلُك- أنهما جمعا مَهْلُكة ومَأْلُكة ، وجاء في بعض القراءات (فَنَظِرةٌ إلى مَيْسُرِهِ).)) [٧١] أنَّ لرأي الفراء وجهاً لا ينكر ، ونظيراً يمكن حمله عليه .

وعلق محققو كتاب شرح الشافية للرضي على هذا بقولهم : ((مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين ...)) [٧٢] وهذا ليس دقيقاً .

ونسبَ ابن منظور هذا الرأي إلى محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) ، قال : ((... وروي عن محمد بن يزيد أنَّه قال : مَأْلُك جمع مَأْلُكة ، وقد يجوز أن يكون من باب إنْقَحَل في القلة ...)) [٧٣] .

ولعلَّ ما يوقف عنده في هذا النصّ هو قوله : ((... وقد يجوز أن يكون من باب إنْقَحل في القلّة ...)) يفهم منه أنَّ (مَفْعُلاً) وهي جمع لـ(مَفْعُلة) قليلة الورود حملاً لها على (إنْقَحَل) ، والحقيقة أنَّ ما زيد قبل فائه حرفان بابه الشذوذ لا القلة ، قال أبو حيان : ((وشَذَّ ممّا زيد فيه قبل فاء ثلاثي حرفان : إنْقَحل وإنْزَهو ...)) [٧٤]

الخامسة : الجمع بين رأي سيبويه والفراء:-

ذهب قسم من العلماء إلى الجمع بين رأي سيبويه والفراء ، ولعلَّ أول من يطالعنا في هذا الجمع قول ابن عصفور : ((وعلى مَفْعُل : ولم يجئ إلا اسماً ، والهاء لازمة له ، نحو : مَزْرُعة ، ومَشْرُقة ، ومَقْبُرة ، ولا يستعمل بغير هاء إلاّ أن يُجمع بحذف الهاء ، نحو قوله :

بُثَينُ الزمِي (لا) إنَّ (لا) إنْ لزمتِهِ

على كثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُون .

فجمع (مَعُونة) بحذف التاء ...)) [٧٥]

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

ولا مرية في أنَّ قوله : ((... والهاء لازمة له ...)) هو امتدادٌ لرأي سيبويه ، وقوله : ((... ولا يستعمل بغير هاء إلا أن يجمع ...)) هو امتداد لرأي الفراء .

وقال أبو حيان الاندلسي : ((ومَقْبُرَة، وتلزمه الهاء إلا أن يُجمعَ فتحذف...))[٧٦] . ويبدو أنَّ هذا الرأي ظهر عند المتأخرين من العلماء .

السادسة : قراءة في علّة عدم المجيء :-

كانت للمدونة الصرفية عناية خاصة بتوجيه عدم مجيء صيغة (مَفْعُل) ، ويمكن تقسيم هذا التوجيه على ضربين هما :

أ. ثقل الضمة :

قال أحمد بن مسعود (ت من علماء القرن السابع) : ((ولا يبنى من (يَفْعُلُ) : مَفْعُل ؛ لثقل الضمة ، فقسِّم موضعه بين : مَفْعِل ومَفْعَل ، وأعطي لـ(المَفْعِل) أحد عشر اسماً ؛ نحو : المَنْسِك ، والمَجْزِر ... والباقي لـ(المَفْعَل) لخِفَّة الفتحة .))[٧٧] .

ولم يخرج عن هذا التوجيه العيني (ت٨٥٥هـ) إذ قال : ((والثالث يقصد به (يَفْعُل) :- لا يبنى منه شيءٌ للمكان لثقل الضمة ، لكن قُسِّم موضعه ، يعني : قسم موضع (يَفْعُل) بضمّ العين ، بين مَفْعِل ، بكسر العين ، و مَفْعَل بفتحها ...))[٧٨] .

ولا حجة عندي في قولهم : ((...لثقل الضمة...)) لأنَّ الكسرة تشارك الضمة في أمرين هما : الأول : أنهما تُعدّان من الحركات الضيقة : ((... فالكسرة العربية إذن حركة ضيقة... فالضمة حركة ضيقة ...))[٧٩] .

والآخر : أنهما من الحركات الثقيلة مع فارق نسبي ، قال الرضي : ((...وإنمَّا جاء القلب في المكسورة - وشَاح- أيضاً لأنَّ الكسرة فيها ثقل أيضاً ، وإن كان أقلّ من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها ، نحو : طَوِيل وعَوِيل ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع .))[٨٠] ، ونقل السيوطي عن ابن الدهان (ت٤٤٧هـ) : ((... الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون ، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تَفرّ إلى الفتحة كما تَفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة...))[٨١] ، زيادة على ورود (مَفْعُلَة) في كلام العرب وهي مضمومة العين ، وللمكان أيضاً ، قال اليزدي (اتمه ٧٢٠هـ) : ((... وقد جاء المَشْرُقة والمَشْرُبَة بالضمّ أيضاً...))[٨٢] .

ويمكن اجتراح توصيف آخر يجمع بين ثقل الضمة ، وعدم مجيء (مَفْعُل) في أبنية الكلم ، قال حسن باشا الأسود (ت٨٢٧هـ) : ((أي : لا يُبنى اسم المكان من باب (يَفْعُل) بضمّ العين على وزن (مَفْعُل) بضمّ العين : إمّا للثقل ، وإما لعدم (مَفْعُل) في كلامهم ...))[٨٣] .

وإلى مثل هذا ذهب عبد الله الرومي (ت٨٦٠هـ) إذ قال : ((ولا يبنى من (يَفْعُل) بضمّ العين (مَفْعُل) بالضم وان كان هو الأصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مَفْعُلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز ان يكون هذا بسبب رفضهم مَفْعُلاً .))[٨٤]

وليست علّة ثقل الضمة على العين راجحة إذ وردت صيغ اخرى ضُمّت عينها ولم توصف بالثقلِ نحو (مُفْعُل) في أبنية الأسماء المزيدة بالميم نحو: مُسْعُط[٨٥] ، و (مَفْعُلَة) نحو : مَشْرُقة[٨٦] ، وفي المصدر الميمي من الثلاثي السماعي نحو : مَيْسُرَة[٨٧] .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

وفي أسماء أوعية مخصوصة لوقوع الفعل ، قال سيبويه : ((ويكون على (مُفْعُلٍ) نحو : مُنْخُلٍ ، ومُسْعُطٍ ... ومُنْصُلٍ ولا نعلمه صفة .))[٨٨] فالعلة واحدة فيهما – بين مَفْعُل وغيرها – ولا أدري لماذا كانت الضمة ثقيلة في (مَفْعُل) ولم تكون كذلك في غيرها ؟ .

ولا يبقى أمام الباحثة إلا المضي قدماً مع ما درج عليه اللغويون في اجتراح العلة حاشا ثقل الضمة هي أنَّ عدم المجيء صيغة (مَفْعُل) تُعدُّ العلة الحاكمة في عدم اشتقاق اسم المكان على (مَفْعُل) .

السابعة : مقاربة في اللغات السامية المحكيّة :

إنَّ قراءة متأنية في السامية المحكية تفضي بنا إلى وجود ما يقابل صيغة (مَفْعُل) أو (مَفْعُلَة) ، فالمتأمل في اللغة العبرية يلحظ أن ما جاءَ في أوله ميم لا يخرج في معظمه عن الكسر (מִ او מְ) وأقرب صيغة عبرية إلى (مَفْعُلَة) هي (مَفْعَالا) (מַפְעָלָה) نحو : מַעְבָּרָה ma^{c}bāraā^{h} (مَعْبَـــــــــــــــر)، و מַעְרָכָה ma^{c}rāḫā^{h} (مَعْرَكة) [٨٩].

أما اسم الزمان والمكان في اللغة العبرية فهو مقسّم حسب نوع الفعل المشتق منه – الفعل الصحيح أو المعتل- ، ولعلَّ أقرب هذه الصيغ لـ(مَفْعُل) أو (مَفْعُلَة) هي:

١. إذا كان الفعل أجوفاً ، كان اسم الزمان والمكان منه على زنة (מָפוֹל) (مافول) māp̄ol [٩٠] ، (מָקוֹם) māqom (مقام او مكان). ويظهر أنَّ ما يقابل الضمّ في (مَفْعُل) أو (مَفْعُلَة) هو الصامت (الواو) ، ويبدو أنَّه في اللغة العبرية يقوم بدور الصامت والصائت في الصيغة .

وهذه المقاربة تقف عند الفارق الكمي في الصائت القصير (الفتحة) بين أن يكون طويلاً في اللغة العبرية () وتسمّى (قامص קָמַץ qāmaṣ) وقصيراً في اللغة العربية (م ـَ).

قال د. سيد سليمان عليان عن الصوائت في اللغة العبرية : ((٢.الفتحة الطويلة وتسمّى (قامص جادول) : (קָמַץ גָּדוֹל qāmaṣ gādol) وتقال اختصاراً قامص ...))[٩١] وبمثل هذا قال د. غالب المطلبي : ((لقد قسمت أصوات المد العبرية حسب النطق إلى ثلاثة أقسام : أصوات مد كبرى ، وأصوات مد صغرى ، وأصوات مختلسة ، أي إنَّ أصوات المد العبرية تتنوع وفقاً للكمية إلى ثلاثة أقسام :

١. أصوات طويلة : من نحو الضمة الطويلة (الشوروق) ... أو الفتحة الطويلة (القماص) .))[٩٢] . وقد يسمح ما مرَّ بالقول إنَّ الحركة هي حرف صغير ، قال ابن جني في (باب في مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحرف) : ((وسبب ذلك أنَّ الحركة حرف صغير ؛ ألا ترى أنَّ من متقدّمي القوم من كان يسُمّي الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكّد ذلك عندك أنَّك متى أشبعت ومَطَلْت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها...))[٩٣] .

٢. إذا كان الفعل لفيفاً مقروناً كان اسم الزمان والمكان منه على (مافو) (מָפוֹא)، وهذه الصيغة تهمنا في ضمِّ ما بعد فاء البنية (مَعُون) ، نحو: (מָבוֹא[٩٤] māb̄oˀ) (مدخل) من الفعل (בָּא) (bāˀ) (جاء).

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

وثمة أمر آخر تجدر الاشارة إليه هو أنَّ الحركات في اللغات السامية عبارة عن حروف تزاد بعد الحرف لتحريكهِ .

أما في اللغة السريانية فقد ذكر المطران أقليميس يوسف داود في باب (المشتقات الاسمية) (المصدر الاسمي) ، وله أوزان كثيرة ، وأنها ليست قياسية ، ومنها ما يقابل (مَفْعُلَة) : ((مَفْعُلَة : ... ܡܬܥܒܪܢܘܬܐ (ملامة) . ܡܬܥܒܪܢܘܬܐ (مأتمة))[٩٥] .

ويتضح أنَّ ما يعوض عن الضمِّ في صيغة (مَفْعُلَة) في اللغة السريانية الفصيحة هو (الواو) (ܘ) الذي يمثل الضمّ المشبع (ܡܩܘܡ mᵊqᵊmā) في هذه اللغة .

ووردت في اللغة المندائية ما يقابل صيغة (مَفْعُلَة) نحو :ماكولتا makoltāʾ (طعام) ، و ماشورتا maršotāʾ (ملامة) [٩٦] .

وتكشف هذه المقاربة عن ملاحظات هي :

١. إنَّ الصيغة العربية للمقابل السامي هي (مَفْعُلَة) لا (مَفْعُل) ، ولربمّا هذا يعضد ما ذهب إليه سيبويه – سواء أكان على وعي أم لا - .
٢. إنَّ صيغة (مَفْعُلَة) ترد في اللغة العربية في بابين صرفيين هما : أبنية الأسماء المزيدة (بالميم) ، والمصدر الميميّ[٩٧] ، ولم تبتعد عن هذا اللغات السامية المحكية ، إذْ وردت في اللغة العبرية في (الأوزان الاسمية) [٩٨] ، قال د. سيد سليمان عليان : ((يضاف إلى هذه المشتقات – يقصد بها المصدر الميمي والمصدر الصناعي – (وتندرج كلها في اللغة العبرية تحت اسم الأوزان الاسمية) ...))[٩٩] ، وفي السريانية : في المشتقات الاسمية (المصدر الاسمي)[١٠٠] ، وفي اللغة المندائية في باب (المشتقات الاسمية : المصدر الاسمي))[١٠١] ، وهذا الأمر يدفعني إلى القول بأنَّ المطابقة حاصلة بين اللغة العربية والعبرية في مورد الصيغة – أبنية الأسماء – أكثر من غيرها من اللغات المتناولة.
٣. إنَّ صيغة (مَفْعُلَة) وما يقاربها في اللغات السامية المحكية اتصفت بصفةِ الاشتقاق ، ولعلَّ من أوضحها ما كانت عليه اللغة السريانية والمندائية .
٤. لا ريب أنَّ اللغات السامية لم تتطرق إلى أمرين هما : الكثرةُ والقلة في مصدايق الصيغتين (مَفْعُل و مَفْعُلَة) من جهة الاستعمال ، والأصل في الصيغتين وليس الأمر كذلك في اللغة العربية .

الخاتمة

هذه الفقرة خاتمة المطاف تضمّ أهمّ النتائج التي توصلتْ إليها الباحثة ، وهي:

١. إنَّ رأي سيبويه لا يخرج عن دائرة نفي ورود صيغة (مَفْعُل) بشكلٍ مطلق من غير تقيده بالاحادِ ، أو الشاذ ، أو غيرهما من القيود .
٢. لم تبحث صيغة (مَفْعُل) أو (مَفْعُلَة) في بابٍ صرفي واحد ، إذ وردت في أبنية الأسماء المزيدة ، وفي اسم المكان ، وفي المصدر الميمي ، وهذا يعني أنهما من الصيغ التي يشترك بهما أكثر من بابٍ صرفي .
٣. وردت الفاظٌ في لغة التنزيل هي على زنة (مَفْعُل) نحو : مَلُوم ، وهذا يكشف عن عدم الاستقراء التام ، والغريب أنَّهم قد استدلوا بالقراءة القرآنية (مَيْسُره) .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

٤. كشف البحث أنَّ قسماً من العلماء اتفقوا على ورود صيغة (مَفْعُل) في كلام العرب ، ولكنهم اختلفوا في عدد هذا المروي بين ان يكون في كلمة واحدة ، أو في كلمتين ، أو في أربع كلمات ، أو في خمس كلمات أو أكثر من هذا .

٥. احْتَفَى أصحاب الرأي القائل بورود صيغة (مَفْعُل) بالقراءة القرآنية في الاستدلالِ على صحّةِ ما ذهبوا إليه .

٦. يظهر أنَّ رأي الكسائي وهو أقرب الآراء إلى القبول ؛ وذلك لما فيه من الاعتدال ، والوسطية بين النفي المطلق ، والإطلاق في الورود ، والاستعمال ، وهذا لا يغضّ من رأي الفراء – في نظري – لأن لرأي الفراء له مقبولية أيضاً.

٧. إنَّ قراءة متأنية فيما ذُكِرَ من توجيه في علّةِ عدم مجيء (مَفْعُل) لا يطمأنّ معها إلى حصر هذا الأمر بثقل الضمة فقط ؛ إذ وردت صيغ مضمومة العين ولم توصف بالمنع نحو : (مُفْعُل) وغيرها .

٨. إنَّ المقاربة اللغوية بين العربية والسامية المحكية كشفت عن أمور هي :

أ. إنَّ الصيغة العربية للمقابل السامي هي (مَفْعُلَة) لا (مَفْعُل) .

ب. صيغة (مَفْعُلَة) وما يقاربها في اللغات السامية توافقتا بصفة الاشتقاق خاصة في اللغة السريانية والمندائية .

ت. كان من مواضع الاتفاق بين العربية والسامية مواضع الورود في الأبواب الصرفية ، ولعلَّ من أقربها كانت اللغة العبرية .

الهوامش

(١) كتاب سيبويه : ٢٧٣/٤.

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٤١٦/٢-٤١٧.

(٣) تمهيد القواعد : ٣٨٢٦/٨.

(٤) الحجة للقراء السبعة : ٤١٥/٢.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٨/١.

(٦) كتاب سيبويه : ٢٧٢/٤.

(٧) البقرة : ٢٨٠ .

(٨) تنظر القراءة في : الحجة للقراء السبعة : ٤١٥/٢. ، والمبسوط في القراءات العشر : ١٥٥.

(٩) معاني القرآن (الاخفش) : ٢٠٤/١.

(١٠) إصلاح المنطق : ٢٢٢.

(١١) ينظر : تهذيب إصلاح المنطق : ٥١٣/١.

(١٢) الأصول في النحو : ١٤٢/٣.

(١٣) كتاب سيبويه : ٢٤٥/٤ ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٢٥.

(١٤) ينظر : الشافية في علم التصريف : ٢٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٦٧/١.

(١٥) إعراب القرآن (النحاس) :١٨٤.

(١٦) البيت في : جمهرة اللغة : ٩٩٤/٢(م و ي) ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٤٢٠/٣ ، وروايته : مروان أخو اليوم اليمي ، وهو لأبي الاخزر الحماني .

(١٧) ديوان جميل بثينة : ٤٤.

(١٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٣٨٣/٥ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٩/١.

(١٩) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٢٥.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

(٢٠) الممتع : ٧٩/١.

(٢١) ينظر : المخصص : ج٤ ، س١٤ ، ص١٩٤.

(٢٢) المنصف : ٣٠٩/١ ، والبيت ينظر : ديوان عدي بن زيد : ٦٠ ، ورواية عجزه : قول من خافَ اظْطِناناً فاعتذَر .

(٢٣) الخصائص : ٧٧٦.

(٢٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١٤٤/١.

(٢٥) المخصص : ج٤ ، س١٤ ، ص١٩٤.

(٢٦) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٧٣/٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٢٤.

(٢٧) ينظر : المعجم المفهرس للاوزان الصرفية في القرآن الكريم : ٢٤٦١/٤.

(٢٨) الذاريات : ٥٤.

(٢٩) الإسراء : ٣٩ .

(٣٠) المزهر : ٥١/٢.

(٣١) كتاب سيبويه : ٢٧٣/٤.

(٣٢) كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) : ٢٢٠.

(٣٣) المخصص : ج٤ س١٤ : ص١٩٥.

(٣٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٣٦/٢.

(٣٥) الشافية في علم التصريف : ٢٤.

(٣٦) ينظر : التذييل والتكميل : ١٥٤/٦ ، وتمهيد القواعد : ٣٨٢٦/٨.

(٣٧) المنتخب من غريب كلام العرب : ٣١٨.

(٣٨) لسان العرب : ٤٧٥/١٠ (ألك)

(٣٩) القاموس المحيط : ٢٩٣/٣ (ألك).

(٤٠) تاج العروس :٤٩/٢٧ (ألك) ، ورأي التفتازاني ينظر في : جامع المقدمات : ٢٧٦.

(٤١) المحيط في اللغة : ١٥٩/٢ (عون) .

(٤٢) جامع المقدّمات :٢٧٦.

(٤٣) ليس في كلام العرب : ٤٧-٤٨ ، والقراءة تنظر في : معجم القراءات القرآنية : ٣٦٣/١.

(٤٤) ينظر : ليس في كلام العرب : ٤٨ هامش (١) .

(٤٥) المزهر : ٥٠/٢-٥١.

(٤٦) معاني القرآن (الاخفش) : ٢٠٤/١.

(٤٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣٠٦/١ ، وقد حرّك عين (مَيْسر) بالفتح ، هكذا (مَيْسَره) ، وكلامه عن (مَفْعُل).

(٤٨) إعراب القرآن (النحاس) : ١٨٤ ، وينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الانصاري) : ١٠٨ – ١٠٩.

(٤٩) المحتسب : ١٤٤/١ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٤٣/١-١٤٤.

(٥٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٦/١.

(٥١) دراسات في علم أصوات العربية : ٦٤/١.

(٥٢) الدر المصون : ٦٧٠/١ ، والبيت في : المقاصد النحوية : ٥٣٠/٣ ، وشرح التصريح : ٧٥٣/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٢١٧/١.

(٥٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٩.

(٥٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ١٦٣ ، وتنظر القراءة في : معجم القراءات القرآنية : ٣٦٣/١ ، وهي قراءة : نافع ، وابن محيصن ، ومجاهد وغيرهم .

(٥٥) تاج العروس : ٤٩/٢٧ (ألك) ولم أقف على هذا الرأي لأبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب بعد طول البحث والنظر فيه .

(٥٦) الصاحبي : ٢٦.

(٥٧) معاني القرآن (الفراء) : ١٥٢/٢.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

(٥٨) إصلاح المنطق : ٢٢٢ ، والبيت الأول ينظر في : كتاب سيبويه : ٣٨٠/٤ ، والخصائص : ٧٧٦.

(٥٩) تهذيب اللغة : ٢٣٨/١٠ (كرم) ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١١٥/١.

(٦٠) الصحاح : ٢٠٢٠/٥ (كرم)

(٦١) البحر المحيط : ٥٤٩/٢.

(٦٢) نفسه : ٥٤٩/٢.

(٦٣) الدر المصون : ٦٧٠/١.

(٦٤) شرح المراح في التصريف (العيني) :٤٥.

(٦٥) معاني القرآن (الفراء) : ١٥١/٢-١٥٢ ، ورواية الديوان : إنَّ وليس إنه .

(٦٦) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٩.

(٦٧) إصلاح المنطق : ٢٢٣.

(٦٨) دقائق التصريف : ٣١٥.

(٦٩) تهذيب اللغة : ٢٣٩/١٠(كرم)

(٧٠) الصحاح : ٢٠٢١/٥ (كرم)

(٧١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٩/١-١٧٠.

(٧٢) نفسه : ١٦٩/١ هامش (٢) .

(٧٣) لسان العرب : ٤٧٤/١٠ (ألك) .

(٧٤) إرتشاف الضرب : ١٨٧/١.

(٧٥) الممتع : ٧٨/١-٧٩.

(٧٦) المبدع في التصريف : ٥٩.

(٧٧) مراح الأرواح : ٧٨-٧٩.

(٧٨) شرح مراح الأرواح (العيني) : ١٤٠ .

(٧٩) علم الاصوات (د. كمال بشر) : ٤٦٦-٤٦٧ ، وينظر : الاصوات اللغوية (د. عبد القادر عبد الجليل) : ٢١٠.

(٨٠) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٧٨/٣-٧٩.

(٨١) الاشباه والنظائر في النحو : ٤٥/٢.

(٨٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١١٧/١.

(٨٣) المفراح شرح مراح الأرواح : ١٥٩.

(٨٤) شرح مراح الأرواح (ديكنقوز) : ٧٧.

(٨٥) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٢٤.

(٨٦) ينظر : نفسه : ١٢٤.

(٨٧) ينظر : نفسه : ١٦٧ .

(٨٨) كتاب سيبويه : ٢٧٣/٤ ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٩٨.

(٨٩) ينظر : في النحو المقارن بين العربية والعبرية : ٧٧ ، تسلسل (٧٥) .

(٩٠) ينظر : دروس اللغة العبرية : ٢٣٤-٢٣٥.

(٩١) في النحو المقارن بين العربية والعبرية:٢٢.

(٩٢) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : ١٢٨.

(٩٣) الخصائص : ٥١٤.

(٩٤) ينظر : دروس اللغة العبرية : ٢٣٥.

(٩٥) اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية : ٤٢٠ .

(٩٦) ينظر : قواعد اللغة المندائية : ٢١٦.

(٩٧) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٢٥ ، ١٦٧.

(٩٨) في النحو المقارن بين العربية والعبرية : ٧٤ ، تسلسل (٧٥) .

(٩٩) نفسه : ٧٢ .

(١٠٠) ينظر : اللمعة الشهية : ٤١٥ ، تسلسل (٣٥) .

(١٠١) قواعد اللغة المندائية : ٢١٣ ، تسلسل (٣٥) .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- القرآن الكريم
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة ، د. خديجة الحديثي ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٣م.
- إرتشاف الضَّرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الاشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق ، يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت) (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- الاصوات اللغوية ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط١ ، دار صفاء ، عمّان ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إعراب القرآن ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن العظيم ، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) ، تحقيق : د. موسى علي موسى ، ط١ ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق : الاستاذ مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ودار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، ١٩٩٠م .
- البحر المحيط ، محمد بن يوسف (أبو حيان) ، تحقيق : د. عبد الرزاق المهدي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، ج٢٧ ، تحقيق : مصطفى حجازي ، وزارة الاعلام ، الكويت ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

- التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، محمد بن يوسف بن حيان ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- تهذيب إصلاح المنطق ، يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق : د. فوزي عبد العزيز مسعود ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٦م.
- تهذيب اللغة ؛ محمد بن أحمد الازهري (ت٣٧٠هـ) ، ج١٠ : تحقيق : علي حسن هلالي ، الهيأة المصرية العامة ، مصر ، ١٩٧٥م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش) (ت٧٧٨هـ) ، تحقيق : د. علي محمد فاخر ، ود. جابر محمد ، ود. إبراهيم جمعة ، ود. جابر السيد ، ود. علي السنوسي ، ود. محمد راغب ، ط١ ، دار السلام ، مصر ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- جامع المقدمات (شرح التصريف التفتازاني) ، مسعود بن عمر للتفتازاني (ت٧٩٣هـ) ، تحقيق : تجليل الجراثيمي ، ط٢ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، إيران – قم .
- جمهرة اللغة ، محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت، ١٩٨٧م .
- الحجة للقرّاء السبعة ، الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الخصائص ، عثمان بن جني (أبو الفتح) (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، ط١ ، دار جرير ، الاردن- عمّان ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين بن يوسف بن محمد (السمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ود. جاد مخلوف جاد ، ود. زكريا عبد المجيد النوتي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- دروس اللغة العبرية ، د. ربحي كمال ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد .
- دقائق التصريف ، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (بعد سنة٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للطبع ، بغداد ، ١٩٦٥م.
- الشافية في علم التصريف ، عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. درويش الجويدي ، ط١ ، شركة أبناء شريف الانصاري للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، وصيدا ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، الحسن بن أحمد الجاربردي (ت٧٤٦هـ) (ضمن مجموعة الشافية) ، القسم الأول ، ط٣ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤ م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح مراح الأرواح في علم التصريف ، أحمد بن عبد الله الرومي (ديكنقوز) (ت٨٦٠هـ) ،ط٣ ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.
- شرح المراح في التصريف ، محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الستار جواد ، ط١ ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الصاحبيّ في فقه اللغة العربية وسَنَن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ١٩٧٧م.
- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، العراق – بغداد ، ١٩٨٤م.
- في النحو المقارن بين العربية والعبرية ، د. سيد سليمان عليان ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- قواعد اللغة المندائية ، أمين فعيل حطاب ، مركز البحوث والدراسات المندائية ، بغداد ، ٢٠٠٢م.
- كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ، محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. احمد راتب حموش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩م.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية على كلا مذهبي الغربيين والشرقيين ، السيد : أقليميس يوسف داود مطران ، ط٢ ، العراق – الموصل (دير الآباء الدومنكيين) ، ١٨٩٦م.
- ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المبدع في التصريف ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب ، ط١ ، دار العروبة ، الكويت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المبسوط في القراءات العشر ، أحمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،عثمان بن جني ، تحقيق :ج١ ، علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ج٢ ، : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المطابع التجارية ، مصر ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المحيط في اللغة ، إسماعيل بن عبّاد (الصاحب) (ت٣٨٥هـ) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- المُخصص ، علي بن إسماعيل الاندلسي (ابن سيده) (ت٤٥٨هـ) ، المكتب التجاري للطباعة ، لبنان- بيروت .
- مراح الأرواح في الصرف ، أحمد بن علي بن مسعود (من علماء القرن السابع الهجري) ، تحقيق : محمد الطهراني ، ط١ ، مطبعة اعتماد ، إيران.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، ط٣ ، مطابع المختار الاسلامي ، القاهرة .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، عبد الله بن عبد الرحمن (بهاء الدين) بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- معاني القرآن (الاخفش) ، سعيد بن مَسْعَدة (الاخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ)، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82

- معاني القرآن (الفراء) ، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : ج١ ، أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ج٢: محمد علي النجار . ج٣: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ط٣ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، إعداد : د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، ط٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، د. إميل بديع يعقوب ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القرآن الكريم ، د. أشواق محمد النجار ،ط١ ، دار الكتب العلمية ، العراق – بغداد ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، (شرح الشواهد الكبرى) ، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي (ابن عصفور) (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط٣ ، دار الآفاق الجديدة ، لبنان – بيروت ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨ م.
- المنتخب من غريب كلام العرب ، علي بن الحسن بن حسين الهنائي (كراع النمل) (ت٣١٠هـ) ، تحقيق : د. يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف) ، عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م.

ثانياً: الرسائل الجامعية :

- شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) ، الخضر اليزدي (اتمّه سنة ٧٢٠هـ) ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ، ١٩٩٦م.
- المِفراح شرح مَراح الأرواح ، حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق : حسين عبد إسماعيل ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تكريت – كلية التربية ، ٢٠٠٥ م.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/62-82